لان على المصدر في القسم الاول كثيرة انظر فلو
اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين معا على
سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق
من فعل اى حدث موضوعا لذلك اسم لمن قام
اى الفعل به اى لذاته ما قام به الفعل ولو قال
لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يجهل امره ينكر
بلفظها ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني
بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به بقيد ما حد
الازمنة الثلثة قال المصنف شرحه قوله ما اشتق
من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول
والصفة المشبهة وغيرذلك في قوله لمن قام به
يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس
لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة
المشبهة لان وضعها على ان تدل على صفة ثابتة
والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي

الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام والتحق ذلك لان التباين
من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به فيكون لمن قام به تمام المعنى الموضوع له
من غير زيادة ونقصان ولو فتح ان اصل الفعل
معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل شيء
الزيادة فيقول لمن قام به يخرج اسم التفضيل
فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على
اصل الفعل وخالف الكثار حين المص بهو اسندوا
اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا
اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق
لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يفتنبهوا الى ان الاشتقاق
متقوم بمعنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل
موضوعا لمن قام به بل مع الزيادة ويحكم ان صيغة
المبالغة على هذا التقرير يخرج من التعريف ولا بعد

Copyright © King Saud University